مجلة الدراسات الإسلامية-جامعة كابل
Journal of Islamic Studies – Kabul University
e-ISSN:3078-6355

# الحديث الحسن عند الإمام الذهبي رحمه الله: دراسة تطبيقية على كتابه "المهذب في اختصار السنن الكبير"

**الملخص:** تناول الباحثان في هذا البحث مصطلحا من المصطلحات الحديثية المهمة عند نقاد الحديث وعلمائه، وهو الحديث الحسن، وإطلاقاته العامة عند العلماء، ثم عند الإمام الذهبي رحمه الله بصفة خاصة من الناحية النظرية، ثم التطبيقية من خلال الأحاديث التي حكم عليها أو وصفها بمصطلح الحسن في كتابه "المهذب في اختصار السنن الكبير"، ومدى موافقة أو مخالفة العلماء له في حُكمهِ وتوصيفِهِ لهذه الأحاديث بمصطلح الحسن، ومن خلال المنهج التحليلي خلص هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الحديث الحسن له إطلاقات كثيرة في كلام العلماء منها ما يدخل في الإطلاق اللغوي، ومنها ما يدخل في الإطلاق الاصطلاحي، ومن الإطلاقات من لا يفرّق بين الحسن والصحيح، ويجعل الاثنين من قبيل الصحيح، وأن الحديث الحسن عند الإمام الذهبي رحمه الله ما كان مُنحطًا عند الدرجة العليا من الصحيح، وهو في حيز الدرجة الدنيا، مع وجود ضعفٍ فيه لا ينفك عنه إلا أن يعتضدَّ، كما اطلق الإمام الذهبي رحمه الله مصطلح الحسن، على اللغوي تارة، والمعنى الاصطلاحي تارة أخرى، بل قصد به أحيانا الضعيف عند المتقدمين.

**الكلمات المفتاحية:** الذهبي، مصطلح الحديث، السنة النبوية، الحسن لذاته، الحسن لغيره

JIS Journal Of Islamic Studies Kabul University e-ISSN:3078-6355

https://doi.org/10.62810/jis.v1i2.61

**الباحثان:**

١/ إسلام حسن طزازة، الأستاذ المشارك، بكلية القانون، جامعة الاستقلال – فلسطين

**الايميل:** islam.tazaza@gmail.com

٢/ الشيخ مدحت يوسف سالم، طالب دكتوراة، بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح – فلسطين

**الايميل:** abuslemaan@yahoo.com

**تاريخ المادة:**

تاريخ الإرسال : (٢٣ /٥/ ١٤٤٦)

تاريخ الإصلاح: (٢٨ /٥/ ١٤٤٦)

تاريخ القبول: (٣ /٦/١٤٤٦)

تاريخ النشر: (٢٨ /٦/ ١٤٤٦)

# Al-Hadith Al-Hassan at Al-Imam Al-Thahbi: An Applied Study on His Book "Polite in the Abbreviation of the Great Sunna"

**ABSTRACT**: In this research, the researcher addresses an important contemporary term among critics and scholars, namely Al-Hassan hadith, its general interpretations by scholars, and particularly its application by Al-Imam Al-Thahbi in theory. The study then applies this concept through the hadiths judged or described by Hassan in his book "Polite in the Abbreviation of the Great Sunna." It examines the extent to which scholars agree or disagree with his judgment, specifically regarding his classification of these hadiths as Al-Hassan. Through an analytical approach, the research produces a series of key findings, the most important of which are: Al-Hassan hadith has various interpretations in scholars' writings, including linguistic meanings, and some scholars do not distinguish between Hassan and Sahih (authentic), considering the two terms synonymous. Additionally, Al-Imam Al-Thahbi's use of Al-Hassan hadith does not necessarily place it at the highest level of authenticity; rather, it is positioned in a lower echelon, with some weakness that only appears when compared to more authentic narrations. Al-Imam Al-Thahbi also uses the term Al-Hassan with linguistic and terminological meanings that sometimes even include weak narrations, reflecting his broader understanding and application of the term. The study concludes that Al-Hassan hadith, according to Al-Imam Al-Thahbi, does not represent the highest degree of authenticity but rather a lower level with some inherent weaknesses.

**Keywords:** Al-Thahbi, modern term, prophetic tradition, Al-Hassan for oneself , Al-Hassan for others

**المقدمة:**

الحمد لله رب العالمين والصَّلاة والسَّلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم، ومَنْ سار على دربهم، واقتفى آثارهم، واهتدى بهديهم من العالمين.

فإن شرف العلم وعلوه يرجع إلى المنسوب إليه بالأصالة، والعلم الشرعي لما كان منسوبا إلى المولى سبحانه وتعالى، وذلك بنزوله من السماء عن طريق الوحي جبريل عليه السلام على سيدنا محمد ﷺ، اكتسب هذا الشرف وهذا العلو، وذلك لجلالة المنسوب إليه وعظمته جل وعلا.

وعلم الحديث أيضا اكتسب هذا الشَّرف؛ لما تقدَّم من سببٍ، ثمَّ لمنزلة المَنزِلِ إليه ﷺ ومكانته عند الله تعالى، ويكفي أنَّ النبيَّ ﷺ جعله من ميراث النبوة؛ الذي هو أعزُّ على النفوس وأغلاها من ميراث الأموال عند أصحاب الحديث.

من اجل ذلك عَكَفَ العلماء قديما على مذاكرة، وتعليم هذا الميراث العظيم، وكان أعلاهم منزلة هم الحفظة المعروفين بحفَّاظ الحديث، ونقَّاده الذين قاموا بحفظهِ وتنقيحهِ، وبيان صحيحه من سقيمهِ، ثم أولئك الذين استفادوا ممن سبقوهم، فوضعوا القواعد والأصول له، كعلم الرجال، وعلم العلل، وعلم الجرح والتعديل، وعلم المصطلح ونحوهما؛ لتسهيل الفهم والحفظ، الوصول.

ومن أقسام هذه العلم معرفة الحديث الحسن الذي يُعدُّ أحد أقسام الحديث من جهة القبول، وقد كَثُرَ كلام العلماء قديما، وحديثا عن هذا القسم من جهة تعريفه، والأحاديث التي تدخل تحته مع اختلافِ الأئمة في تعريفهِ وضبطِهِ بضابطٍ شاف، يقول الإمام ابن عبد الهادي:" وقد اختلفوا في حدّه اختلافاً كثيراً، ولم يضبطوه بضابط شَافٍ"[١]، ويقول الإمام ابنُ كثير أيضا:" وهذا النوع لما كانَ وسطاً بينَ الصحيحِ والضعيفِ في نظرِ الناظرِ، لا في نفسِ الأَمر، عسُرُ التعبيرُ عنهُ وضبطهِ على كثيرٍ منْ أهلِ هذه الصناعةِ، وذلكَ لأنّه أمرٌ نسبيٌ، ينقدحُ عندَ الحافظِ، ربما تقصرُ عبارتهُ عنه، وقدْ تجشّمَ كثيٌر منهم حده"[٢].

ولما كان ضبط تعريف هذا القسم يختلف من عالمٍ إلى آخر، كان لازما تتبع تعريف الحديث الحسن عند علماء الحديث، ثم الوقوف على تعريفه عند الإمام الذهبي على وجه الخصوص من خلال نصوصه في ذلك، ثم من خلال الأحاديث التي حكم عليها بأنها حسنة في كتابه "المهذب في اختصار السنن الكبير"، وذلك من أجل الوقوف على حقيقة عبارته في كتابه الموقظة من إياسه من وضع حد لتعريفِ الحديث الحسن، وإدراجه تحت قاعدة خاصة به.

**مشكلة البحث:**

اختلف العلماء اختلافا كبيرا في تحديد مفهوم الحديث الحسن الذي يتوسَّط الحديث الصحيح والحديث الضعيف، وخاصَّة أن الحديث الحسن، قد يكون عند بعض العلماء حديثا صحيحا في المراتب العليا، وقد يكون حديثا ضعيفا في

---

[١] ابن عبد الهادي المقدسي، محمد بن أحمد، ٢٠٠٢م شرحُ قصيدة ابن فرح الإشبيلي– غرامي صحيح –، تحقيق: عمر الحفيان، ط١، مصر: دار الفلاح، ، ص: ٣٦.

[٢] ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي، ٢٠١٣م، اختصارُ علومِ الحديثِ، تحقيق: ماهر الفحل، ط١، الرياض: دار اليمان، ص: ١١٣.

المراتب الدنيا، وقد يكون حسنا اصطلاحيا، أو حسنا لغويا، ومن هذا الباب جاءت مشكلة هذا البحث وهي التَّردد في ضبط حد الحديث الحسن لغيره.

**أسئلة البحث:**

جاء هذا البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

– ما تعريف الحديث الحسن عند العلماء عامة وعند الذهبي خاصة؟

– ما مقصود الإمام الذهبي بمصطلح حسن في كتابه المهذب في اختصار السنن الكبير؟

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية هذا البحث في أنّه يسهم في فهمٍ أكبر وأعمق لتعريف الحديث الحسن عند علماء الحديث، ويعين في معرفة أنواع وأقسام الحديث الحسن الاصطلاحي واللغوي.

والبحث يرشد إلى معرفة بعض مضانّ الحديث الحسن من كتب السُّنة، ويساهم في الوقوف على درجات ومراتبه.

**أهداف البحث:**

تتلخّص أهداف هذا البحث على الأمور التالية:

– تحديد وضبط مفهوم الحديث الحسن بصورة عامة.

– فهم حدود الحديث الحسن عند الإمام الذهبي.

– بيان مَنْ وافقَ أو خالف الإمام الذهبي في توصيفهِ للحديث الحسن.

**حدود البحث:**

يقتصر هذا البحث على الأحاديث التي حكم عليها الإمام الذهبي بأنها أحاديث حسنة في كتاب "المهذب في اختصار السنن الكبير"، فقط.

**الدراسات السابقة:**

– مدلول مصطلح "حسن الحديث"، عند الإمام الذهبي من خلال كتابه الكاشف: دراسة توثيقية تطبيقية. لمحمد بن رضوان خليل، أبو شعبان، وآخرين، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مصر، ٢٠١٥م، وقد اقتصرت الدراسة على مدلول حسن الحديث عند الإمام الذهبي من جهة إطلاقهِ على الرُّواة والرجال من خلال كتابه الكاشف دون الحديث عن أمثلة من الأحاديث النبوية وإطلاقه لفظ الحسن عليها.

**منهج البحث:**

سيعتمد الباحثان في هذا البحث على المنهج التحليلي الذي يقوم على الاستقراء التام؛ حيث سيقوم الباحثان بجمع الأحاديث التي حكم الإمام الذهبي عليها بالحسن في كتاب "المهذب في اختصار السنن الكبير"، ثم تقسيمها إلى مجموعات حسب موضوعها، ثم تحليل الأحاديث التي حكم عليها بالحسن لبيان مقصوده من ذلك الحكم.

**خطة البحث:**

وقد قسم الباحثان البحث إلى مبحثين على النحو الآتي:

**المبحث الأول: تعريف الحديث الحسن عند الذهبي، وأقوال العلماء، وفيه:**

المطلب الأول: الحديث الحسن عند الإمام الذهبي.

المطلب الثاني: تعليق العلماء على كلام الذهبي في نوع الحسن.

**المبحث الثاني: استخدامات الإمام الذهبي لمصطلح الحسن، وفيه:**

المطلب لأول: الحسن من قسم الصحيح.

المطلب الثاني: الحسن من قسم الضعيف أو المعتضد.

المطلب الثالث: الحسن اللغزي.

الخاتمة، وتضمنت أهم النتائج والتوصيات.

**المبحث الأول: تعريف الحديث الحسن عند الذهبي وأقوال العلماء فيه:**

**المطلب الأول: الحديث الحسن عند الإمام الذهبي:**

بعدما ذكر الحافظ الذهبي أن نوع الحديث الحسن فيه اضطراب في تعريفه، قال في الموضع نفسه مُعرِّفًا له أنَّه:" ما ارتقى عن درجة الضّعيف، ولم يبلغ درجة الصِّحة"[(١)]، وقال في موضع آخر:" وإن شئت قلت: الحسن ما سَلِمَ من ضعيف الرُّواة، فهو حينئذ داخل في قسم الصحيح، فحينئذ يكون الصحيح على مراتب كما قدَّمنا، الحسن ذا رُتبة دون تلك المراتب، فجاء مثلًا في آخر مراتب الصحيح"[(٢)]، وقال في موضع ثالث:" وقدْ قلتُ لك إنَّ الحسنَ ما قَصُرَ سنده قليلاً عنْ رتبةِ الصحيحِ"[(٣)].

ثمّ ذكر الذهبي بعد ذلك حدودًا للحديث الحسن عند العلماء كالخطابي، وتعقَّبه بأن الصحيح ينطبق على تعريفه، وذكر تعريف الترمذي، واستشكل تعريفه على ما يذكره من لفظ:" حسنٌ غريبٌ، لا نعرفهُ إلّا مْن هذا الوجهِ". وذكر أيضا تعريف ابن الجوزي، وتعقّب تعريفه بأنَّه ليس مضبوطا بضابط يتميز به الضعيف المحتمل، ثم انتهى بعد ذلك إلى تعريف ابن الصلاح، وقال متعقبا عليه:" فهذا عليه مؤاخذات"[(٤)].

وهذا الذي قاله الذهبي هو الذي جعل العلماء الحديث يصرِّحون بصعوبة وضع حد له، ولذلك اختلفت تعريفاتهم له.

---

(١) الذهبي، محمد بن أحمد، ١٤١٢هـ، الموقظة، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، حلب: مكتبة المطبوعات، ص: ٢٦.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص: ٢٧.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص: ٢٨.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص: ٢٧-٢٨.

كالإمام البلقيني: الذي يرى أنَّ الحسن متوسطٌ بينَ الصحيحِ والضعيفِ عند الناظر، لانقداح شيء في نفس الحافظ قد تقصر عبارته عنه، كما هو الحال في الاستحسان، فذلك جعل تعريفه صعباً[١].

كذلك الإمام ابن كثير: الذي يرى أنّ الحسن لما كان متوسطا بين الصحيحِ والضعيفِ في نظر الناظر، لا في نفس الأمر، جعل من الصعب التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصنعة الحديثية؛ وذلك لأنَّه أمرٌ نسبي ينقدح في نفس الحافظ، ربما تقصر عبارته عنه، وقد تجشَّم بعضهم حدَّه[٢].

وكذلك الإمام ابن عبد الهادي، حيث قال:" وقدْ اختلفوا في حَدِّهِ اختلافاً كثيراً، ولم يضبطوهُ بِضابطٍ شافٍ"[٣]، وأضاف ابن عبد الهادي:" قال الذهبي: ثمَّ لا تطمع بأنَّ للحسنِ قاعدةً تندرجُ كُلُّ الأحاديثِ الحسانِ فيها، فأنا على إياسٍ من ذلكَ، فكم مِنْ حَديثٍ تردَّدَ فيهِ الحفَّاظ، هلْ هوِ حسنٌ أوْ ضعيفٌ أو صحيحٌ؟ بلْ الحافظُ الواحدُ يتغيَّرُ اجتهادهُ في الحديثِ الواحدِ، يومًا يَصِفُهُ بالصِّحَّةِ، ويوماً يَصِفُهُ بالحُسْنِ، وربَّما استضعفهُ، وهذا حقٌّ؛ فإنَّ الحديثَ الحسنَ يستضعفهُ الحافظُ عنْ أنْ يرقِّيَهُ إلى رتبةِ الصَّحيحِ، فبهذا الاعتبارِ فيهِ ضعفٌ ما؛ إذ الحسنُ لا ينفكُّ عنْ ضعفٍ ما، ولو انفكَّ عنْ ذلكَ لَصحَّ باتِّفاقٍ"[٤].

وكلام الذهبي هنا يتّجه نحو الحديث الحسن لغيره؛ المتجاذب بين الضعف والصِّحة، وليس الحديث الحسن الذي يدخل في أدنى مراتب الصِّحة الذي تحدَّث عنه سابقا في بداية هذا المطلب.

وقد فصّل هذا الذهبي وبيَّنه بنفسه، حيث يقول في كتابه السير:" ولا سيَّما إذا حَكمنا على حدِّ الحسنِ باصّطلاحنا المولدِ الحادثِ، الَّذي هو في عرفِ السلفِ يعودُ إلى قسمٍ من أقسامِ الصحيحِ، الَّذي يجبُ العملُ بهِ عندَ جمهورِ العلماءِ، أو الَّذي يرغبُ عنهُ أبو عبدِ اللهِ البخاري، ويمشيهِ مسلمٌ، وبالعكسِ، فهوَ داخلٌ في أداني مراتبِ الصّحةِ، فإنَّه لو انحطَ عن ذلكَ لخرجَ عن الاحتجاجِ، ولبقيَ متجاذباً بين الضّعفِ والحسنِ"[٥].

ومن هنا يمكن القول أنَّ الحسن لغيره في كلام الحافظ الذهبي، هو:" ما انحط عن الصِّفة الدنيا من مراتب الصِّحة، وبقي متجاذبا بين الضعف والحسن لعدم انفكاكه عن ضعفٍ ما".

---

[١] ابن رسلان، عمر بن رسلان الكناني، د. ت، مقدمةُ ابن الصلاحِ ومحاسنُ الاصطلاحِ، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، ص: ١٧٦.

[٢] ابن كثير، اختصار علوم الحديث، ص: ١١٣.

[٣] ابن عبد الهادي، شرح قصيدة ابن فرح الإشبيلي غرامي صحيح، ص: ٣٦.

[٤] الذهبي، الموقظة، ص: ٢٩.

[٥] الذهبي، محمد بن أحمد، ١٩٨٥م، سيرُ أَعلامِ النُّبلاءِ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣: ٢١٤.

**المطلب الثاني: تعليق ابن حجر على كلام الذهبي في نوع الحسن:**

يقول السخاوي عند إشارته لكلام الذهبي السابق في الحسن:" قيل: إنَّهُ لا مطمعَ في تمييزهَ، ولكنَّ الحقّ أنَّ منْ خاضَ بحارَ هذا الفنّ، سَهُلَ ذلكَ عليهِ، كما قاله شيخنا–أي: الحافظ ابن حجر–؛ ولذا عرَّفَ الحسنَ لذاتهِ، فقالَ: هو الحديثُ المتصلُ الإسنادِ برواةٍ معروفينَ بالصدقِ، في ضبطِهم قصورٌ عن ضبطِ رواةِ الصحيحِ، ولا يكونُ معلولاً ولا شاذاً، ومحصلهُ أنَّهُ هو والصحيحُ سواءٌ، إلّا في تفاوتِ الضبطِ، فراوي الصحيح يشترطُ أنْ يكونِ موصوفاً بالضبطِ الكاملِ، وراوي الحسن لا يشترطُ أنْ يبلغَ تلك الدرجة، وإنْ كانَ ليسَ عرياً عنْ الضبطِ في الجملةِ؛ ليخرجَ عن كونهِ مغفلاً، وعن كونهِ كثيرَ الخطأِ، وما عدا ذلكَ من الأوصافِ المشترطةِ في الصحيحِ، فلا بدَّ من اشتراطِ كلّهِ في النوعينِ، وأمَّا مطلقُ الحسنِ فهو الَّذي اتصلَ سندهُ بالصدوقِ الضابطِ المتقنِ غير تامّهما، أو بالضعيفِ بِما عدا الكذِب إذا اعتضُدَ مع خلوّهما عن الشذوذِ والعلةِ"[(١)].

وقد قسَّم السيوطي رحمه الله الصحيح إلى صحيح لذاته، وصحيح لغيره، ثم قال بعد ذلك في معرض حديثه عن مسألة التصحيح:" وأمَّا القسمُ الثَّاني، فهذا لا يمنعهُ ابنُ الصَّلاحِ، ولا غيرهُ، وعليهِ يُحملُ صُنعُ منْ كانِ في عصرهِ، ومَنْ جاءِ بعدهُ، فإنّي استقرأتُ ما صحَّحهُ هؤلاءِ، فوجدتهُ من قسمِ الصحيحِ لغيرهِ لا لذاتهِ، وقدْ أعطى أئمَّةُ المحدثينَ المتقدمونَ قاعدةٌ، وهيَ أنَّهُ إذا وُجدَ للحسنِ طريقٌ آخر يُشبههُ حُكِمَ بصحَّتهِ يكونُ صحيحاً لغيرهِ لا لذاتهِ، فعملُ هؤلاءِ المصحِّحونَ بهذهِ القاعدةِ، فصحَّحوا الأحاديثَ الَّتي صحَّحوها لتعدُّدِ طُرقِها، عملًا بالقاعدةِ المذكورةِ"[(٢)].

وهذا يُشعر أنَّ للحسن السيوطي قاعدة يندرج تحتها، وخاصة الحسن لغيره؛ لأنَّه هو الذي يرتقي بتعدد الطرق.

يقول الشيخ سليمان العلوان مبينا كلام الذهبي:" يشير بهذا رحمه الله تعالى إلى أنّ الحديثَ الصحيحَ لهُ قاعدةٌ، وأنَّ الحديثَ الحسنَ ليسَ لهُ قاعدةٌ، لا تختلفُ الأفرادُ عن الكلياتِ، لأنَّ الحديثَ الحسنَ هو أحدُ الأحاديثِ الصحيحةِ في اصطلاحِ الأئمَّة المتقدمينِ، وقدْ حرصَ كثيرٌ منَ المتأخرينَ على جعلِ ضابطٍ للحديثِ الحسنِ، فأتى كلُّ عالمٍ بما أدى إليهِ علمهُ واجتهادهُ وفهمهُ، فأبعدّ جماعةٌ، وقرَّبَ جماعةٌ، واختلفت عباراتُهُم وأقوالُهُم، وكانَ كلُّ واحدٍ منْ هؤلاءِ يردُ على الآخرَ، وتارةً ينقص، ولمْ يتَّفِقوا على تعريفٍ جَامعٍ مَانعٍ"[(٣)].

ويقول الشيخ الألباني في هذا الباب:" إنَّ مِنْ طبيعةِ الحديثِ الحسنِ –في الغالبِ–أنْ يختلفَ الحفاظُ فيهِ، وسببُ ذلكَ اختلافُهُم في تقديرِ الضعفِ الَّذي فيهِ، بلْ إنَّه قدْ يختلفُ في رأيِ الشخصِ الواحدِ، فمرةً يحسِّنهُ، ومرَّةً يضعَّفُهُ، حسبما

---

(١) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، ١٤٢٦هـ، فتحُ المغيثِ بشرحِ ألفيَّةِ الحديثِ، تحقيق: عبد الكريم الخضير، ط١، الرياض: مكتبة المنهاج، ١: ١٢٤.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن، ٢٠١٣م، التَّنقيح في مسألةِ التصحيح، ط١، دار البشائر الإسلامية: بيروت، ص: ٢٢.

(٣) العلوان، شرح الموقظة، ط١، السعودية، دار العلوان، ص: ٢٩.

يترجحُ عندهُ من قوةِ الضعفِ الَّذي فيهِ، أو ضعفهُ، وهذهِ حقيقةٌ يعرفُها ويشعرُ بها كلّ من مارسَ هذا العلم الشريف دهراً طويلاً، وإنَّ من علمِ الحافظِ الذَّهبي وفضلهِ، أنَّهُ تفرَّدَ بالتَّنبيهِ عليها–فيما علمتُ–"[١].

وقال الشيخ أيضا موضحا حال الحسن لذاته، والحسن لغيره:" أنَّ الحديثَ الحسنَ لغيرِه، وكذا الحسنَ لذاتهِ من أدقِ علومِ الحديثِ وأصعَبِها، لأنّ مَدارهما على من اختلفَ فيهِ العلماءُ من رواتهِ، ما بين موثَّقٍ ومضعّفٍ، فلا يتمكَّنُ من التوفيقِ بينها، أو ترجيحُ قولٍ على الأقوالِ الأُخرى، إلّا من كانَ على علمٍ بأصولِ الحديثِ وقواعدِهِ، ومعرفةٍ قويةٍ بعلمِ الجرحِ والتَّعديلِ، ومارسَ ذلك عملياً مدةً طويلةً من عُمُرِه، مستفيداً من كتبِ التخريجاتِ، ونقدِ الأئمَّة النُّقادِ عارفاً بالمتشدّدينَ مِنهم والمتساهلينَ، ومن هُمْ وسطٌ بينهم، حتى لا يقعَ في الإفراطِ والتَّفريطِ، وهذا أمرٌ صعبٌ قَلَّ من يصيرُ لهُ، وينالَ ثمرتهُ، فلا جرمَ أنْ صارَ هذا العلمُ غريباً من العلماءِ، واللهُ يختصُ بفضلهِ من يشاءُ"[٢].

وقد سئل الحافظ ابن حجر رحمه الله عن كلام الحافظ الذهبي المتقدّم بأنَّ الحسن لا يندرج تحت قاعدة، وأنَّه على إياسٍ من ذلك، هل الأمر كما قال الذهبي؟، فأجاب بجواب طويل مُحصَّله أنَّ الحديث الحسن إنْ كانَ المقصودُ بهِ الحسَن لذاتهِ، فَلَهُ حَدٌ على طريقةِ التَّعريفِ الَّذي يقنعُ بهِ الفقهاءُ والمحدثونَ، وهوَ:" الحديثُ المتَّصلُ السندِ برواةٍ معروفينَ بالصِّدقِ في ضبطهم قَصروا عن ضبطِ رواةِ الصَّحيحِ، ولا يكون الحديثُ معلولاً ولا شاذاً"[٣].

ثم ذكر أنَّ هذا النوع من الحسن هو والصحيح سواء، إلا بتفاوت ضبط الراوي، فراوي الصحيح موصوف بالضبط الكامل، بينما راوي الحسن لا يشترط فيه أن يبلغ تلك الدرجة من الضبط، مع كونه ليس عريا عن الضبط بالجملة، ولكن ليخرج بذلك المغفل، وكثير الخطأ، وغيرها من الأوصاف المشترطة في الصحيح، التي يجب توفرها في النوعين.

ثم ذكر أن المتقدمين لا يفرقون بين النوعين؛ الصحيح والحسن، بل بعضهم يطلق على النوعين لفظ الصحيح، وبعضهم يفرّق بينهما وهو الصحيح الذي استقرَّ عليه الأمر، والنزاع بينهم في ذلك لفظي من ناحية الاحتجاج؛ وتظهر ثمرته عند الترجيح، وبعضهم يجعله من قبيل الصحيح وأصح.

ثم ذكر أنَّ الإشكال في الحسن الذي عرَّفه به الترمذي، ثم ابن الجوزي، وهو الحسن لغيره، ثم وضَّح الحافظ ابن حجر صفة الحديث الحسن لغيره عندهما وعند غيرهما من خلال تعريفهما له، وقال في خلال حديثه عن التعريفين:" المستورُ، والمدلّسُ، والمغفّلُ، والمعنعنُ، والمنقطعُ بين ثقتينِ كالمرسلِ، فكلّ هذا إذا وردَ اقتضى التوقفُ في الاجتماعِ بهِ للجهلِ بحالِ المذكورِ فيهِ، أو الساقطُ، فإنْ وردَ مثلهُ، أو معناهُ من طريقٍ أخرى، أو أكثرَ فإنَّها ترجّحُ أحدَ الاحتمالينِ...، ثمَّ قالَ بعدَ

---

[١] الألباني، محمد ناصر الدين، ١٩٩٢م، سلسلةُ الأَحاديثِ الضعيفةِ والموضوعةِ وأثرها السيءُ في الأُمةِ، ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٣: ١٠٧٧.

[٢] الألباني، ١٩٨٥م، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ٣: ٣٦٣.

[٣] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، ١٩٩٩م، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تحقيق: إبراهيم عبد المجيد، ط١، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ٢: ٩١٤.

ذلك:" والحسنُ لغيرِه: أصلهُ ضعيفٌ وإنَّما طرأَ عليهِ الحسنُ بالعاضدِ الَّذي عضدهُ، فاحتملَ لوجودِ العاضدِ ولولا العاضدُ لاستمرّت صفةُ الضعفِ فيهِ"[١].

وهذا يؤيد كلام الحافظ الذهبي بأنَّ الحسن لغيره فيه ضعف ما لا ينفك عنه، وإنما يصبح في حيز الحسن لغيره أو المقبول إذا اعتضد بغيره من تابعٍ أو شاهدٍ.

**المبحث الثاني: استخدامات الإمام الذهبي لمصطلح الحسن:**

في هذا المبحث سيتم تناول نماذج من الأحاديث التي حكم عليها الذهبي، أو وصفها بمصطلح الحسن في كتاب "اختصار السنن الكبير"، وبيان المقصود من اطلاقه على هذه الأحاديث وصف الحسن من خلال دراسة أسانيد، ومتون هذه الأحاديث دراسة تحليلية نقدية، والتي بلغ عددها (٢٥) حديثا؛ تحت هذه المطالب:

**المطلب الأول: الحسن من قسم الصحيح:**

لقد حكم الإمام الذهبي على عدد من الأحاديث بالحسن مع كونها أحاديث صحيحة، بعضها مخرج في الصحيحين، ومن أمثلة ذلك:

حديث عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ لا يسرد الكلام كسردكم هذا، كان كلامه فصلا يبينه يحفظه كل من سمعه». رواه جماعة عن سفيان"، قال الذهبي:" إسناده حسن"[٢].

**أولا: تخريج الحديث:**

أخرجه النسائي[٣]، قال: أخبرنا محمودٌ بنُ غيلانَ، حدثنا قبيصة حدَّثنا سفيانُ، عنْ أسامة بن زيدً، عن القاسمِ، عن عائشةَ، قالت:... الحديث.

تابع محمودٌ بن غيلان: عليّ بن الحسنِ بن أَبي عيسى[٤]، والعباس بن محمد الدوري[٥].

وتابع قبيصة بن عقبة: أبو أسامة حماد بن أسامة[٦].

---

[١] ابن حجر، أحمد بن علي، ١٩٨٩م، الأَسئلة الفائقة بالأَجوبة اللائقة، تحقيق: محمد حفيظ الرحمن، ط١، الهند، ص: ٦٣-٦٧.

[٢] الذهبي، محمد بن أحمد، ٢٠٠١م، المهذب في اختصار السنن الكبير، تحقيق: باسر بن إبراهيم، ط١، دار الوطن للنشر، ٣: ١١٣٤، رقم الحديث: ٥١٢٧.

[٣] النسائي، أحمد بن شعيب، ٢٠٠١م، السنن الكبرى، تحقيق: حسن شلبي، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٩: ١٥٨، رقم الحديث: ١٠١٧٣.

[٤] البيهقي، أحمد بن الحسن، ٢٠١١م، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الله التركي، ط١، القاهرة: مركز هجر، ٦: ٣٢٢، رقم الحديث: ٥٨٢٣.

[٥] البيهقي، ١٩٨٨م، الآداب، تحقيق: السعيد المندوه، ط١، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ص: ١٢٨، رقم الحديث: ٣١١.

[٦] ابن عساكر، علي بن الحسن، ١٩٩٥م، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: عمر العموري، بيروت: دار الفكر، ٤: ١١.

وأخرجه الإمامُ أحمدَ[١]، قالَ: حدَّثنا وكيع، عنْ سفيانِ، عنْ أُسامةَ، عنْ الزهرِّي، عنْ عروةَ، عنْ عائشةَ، دون ذكرِ القاسمِ، وتابع الإمام أحمد: عثمان بن أبي شيبة، وأبو بكر بن أبي شيبة[٢]. وتابع وكيع: أبو أسامة حماد بن أسامة[٣]، وخلاد بن يحيى[٤]. وتابع سفيان: زيد بن الحباب[٥]، وروح[٦]، وحميد بن الأسود[٧]. وتابع أسامة بن زيد: يونس بن يزيد الإيلي. عند أبي دواد[٨]، والبخاري تعليقا[٩].

**ثانيا: الحكم على الرواة:**

الحديث فيه: أسامة بن زيد الليثي:

تعددت أقوال ابن معين، فقال في رواية:" ليسَ بهِ بأسٌ"[١٠]، وفي أخرى:" ثِقةٌ"[١١]، وفي أخرى:" مديني، صالحٌ ليسَ بذاكَ"[١٢]، وفي أخرى:" ثقةٌ صالحٌ"[١٣]، وعنه أيضا:" كانَ يحيى بن سعيد يضّعفه"[١٤]، وقال ابن المديني:" ذاكَ كانَ

---

[١] أحمد بن حنبل الشيباني، ٢٠٠١م، المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة٤١: ٥٢٠، رقم الحديث: ٢٥٠٧٧.

[٢] أبو داود، سليمان بن الأشعث، ٢٠٠٩م، السنن، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، دار الرسالة العالمية، ٧: ٢٠٨، رقم الحديث: ٤٨٣٩.

[٣] النسائي، السنن الكبرى، ٩: ١٥٨، رقم الحديث: ١٠١٧٤.

[٤] البيهقي، السنن الكبرى، ٦: ٣٢٣، رقم الحديث: ٥٨٢٤.

[٥] البزار، أحمد بن عمرو، ١٩٨٨م، المسند، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٨: ١٧٩، رقم الحديث: ١٥٥، وقال: وهذا الحديث قد رواه غير زيد، عن الثوري، عن أسامة، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها.

[٦] أحمد، المسند، ٤٣: ٢٧٤، رقم الحديث: ٢٦٢٠٩.

[٧] الترمذي، محمد بن عيسى، ١٩٧٥م، السنن، تحقيق: أحمد شاكر، ط٢، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ٥: ٦٠٠، رقم الحديث: ٣٦٣٩.

[٨] أبو داود، السنن، ٥: ٤٩٧، رقم الحديث: ٣٦٥٥.

[٩] البخاري، محمد بن إسماعيل، ١٤٢٢هـ، الجامع الصحيح، عناية: محمد زهير الناصر، ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ٤: ١٩٠، رقم الحديث: ٣٥٦٨.

[١٠] ابن معين، د: ت، تاريخ ابن معين–رواية الدارمي–، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دمشق: دار المأمون للتراث، ص: ٦٦.

[١١] ابن معين، التاريخ –رواية الدوري–، ٣: ١٥٧.

[١٢] ابن معين، ١٩٨٨م، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد نور سيف، ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ص: ٤٠٢.

[١٣] ابن عدي، أحمد بن عدي الجرجاني، ١٩٩٧م، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عبد الفتاح أبو سنة، ط١، بيروت: الكتب العلمية، ٢: ٧٧.

[١٤] ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد، ١٩٥٢م، الجرح والتعديل، ط١، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ٢: ٢٨٥.

عِندنا ثقةٌ"[١] ، وَقالَ أحمدُ بن حنبلٍ:" كان يحيى بن سيعد تركَ حديثهُ بآخرة"[٢] ، وقال أحمد:" ليس بشيء"[٣] ، وقال أحمد:" انظر في حديثهِ يتبينُ لكَ اضطرابَ حديثهِ"[٤] ، قال العجلي:" ثقة"[٥] ، وقالَ أَبو حاتم:" إذا تدبرت حديثه، فستعرف النكرة فيها"[٦] ، وقال أيضاً:" يكتبُ حديثهُ ولا يحتجُ بهِ"[٧] ، وقال النَّسائي:" ليسَ بالقوي"[٨] ، وَقالَ ابنُ حِبان:" يخطئ، كانَ يحيى القطان يسكتُ عنهُ"[٩] ، وقال ابن عدي:" أُسامةُ بن زيدٍ هذا يَروي عنهُ الثوري وجماعةٌ منَ الثِّقاتِ، ويروي عنهُ ابن وهبٍ بنسخةٍ صالحةٍ، رواهُ عن ابن وهبٍ: حرملة، وهارونَ بن سعيدٍ، والربيع بن سليمانَ، وابنُ أخي بن وهبٍ، عنْ عمَّهِ، والباقونَ من أصحابِ بن وهب ليسَ عندهم إلَّا الحديثَ بعدَ الحديثِ، وهو حسنُ الحديثِ، وأرجو أنَّهُ لا بأسَ بهِ"[١٠] ، وقال ابن عدي أيضا:" وأُسامة بن زيد كما قالَ يحيى بن معين ليسَ بحديثهِ، ولا برواياتهِ بأسٌ، وهو خيرٌ منِ أسامة بن زيد بن أسلمَ بكثيرٍ"[١١] ، قال الذهبي:" روى مسلمٌ نسخةً لابنِ وهبٍ عن أسامة أكثرها شواهد أو يقرنهُ بآخر، قال النسائي وغيره ليس بالقوي"[١٢] .

**ثالثا: الحكم على الحديث:**

قال الباحثان: لفظة: (كان كلامه فصلا يبينه يحفظه كل من سمعه). تفرَّد بها أسامة بن زيد.

---

[١] ابن المديني، علي بن عبد الله، ١٤٠٤هـ، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: موفق عبد القادر، ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ص: ٩٨.

[٢] أحمد بن حنبل الشيباني، ٢٠٠١م، العلل ومعرفة الرجال–رواية ابنه عبد الله–، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط٢، الرياض: دار الخاني، ١: ٤١٢.

[٣] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢: ٢٨٥.

[٤] ابن عدي، الكامل، ٢: ٧٦.

[٥] العجلي، أحمد بن عبد الله، ١٩٨٥م، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم، ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١: ٢١٦.

[٦] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢: ٢٨٤.

[٧] المرجع السابق نفسه، ٢: ٢٨٥.

[٨] ابن عدي، الكامل، ٢: ٧٧.

[٩] ابن حبان، محمد بن حبان الرازي، ١٩٧٣م، الثقات، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، ط١، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ٦: ٧٤.

[١٠] ابن عدي، الكامل، ٢: ٧٨.

[١١] المرجع السابق نفسه.

[١٢] الذهبي، محمد بن أحمد، ١٩٩٢م، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، ط١، جدة: مؤسسة علوم القرآن، ١: ٢٣٢.

قالَ الذهبي فيه نقلا عنْ النسائي: ليس بالقوي؛ وهذا يشعر أنَّ الراوي عند الذهبي ليس بثقة، ولا بحسن الحديث، إذا فسِّر هذا الجرح بأنه أقل من الحسن لغيره عند الذهبي في هذا الموضع.

وكأنَّ هذا الوجه، أو هذه الطريق عند الذهبي من قبيل الحسن اللغوي لا الاصطلاحي.

مع إنَّ ابن القطان الفاسي، قال:" وينبغي أنْ يكونَ حسنٍا، فإنَّهُ من روايةِ أسامة بن زيد الليثي"[١]، ولعل ابن القطان قصد الحسن بمعناه اللغوي، والحديث أصله عند البخاري[٢]، ومسلم[٣]، عن عائشة، بلفظ: «...لم يكن يسرد الحديث كسردكم».

والبخاري أخرجه من طريق سفيان، عنْ الزهري، عنْ عروةِ، عنْ عائشةَ، بدون ذكر إسامة بن زيد الليثي، باللفظ السابق.

ويمكن أن يكون الذهبي يعني بالحسن هنا بالحسن لذاته كون الحديث جاء من طريق آخر صحيح؛ فوقه من جهة القوة، ليس فيه ذكر إسامة الليثي، وهو صحيح ثابت بشاهدٍ في الصحيحين.

ومن الأمثلة على ذلك أيضا: حديث محرش[٤]، وحديث أبي سعيد[٥]، وحديث عقبة بن عامر وحذيفة[٦].

**المطلب الثاني: الحسن من قسم الضعيف أو المعتضد:**

لقد حكم الإمام الذهبي على عدد من الأحاديث بالحسن مع كونها ضعيفة ولكنها اعتضدت برواية أو روايات أخرى رفعتها من مرتبة الضعيف إلى مرتبة الحسن لغيره، ومن أمثلة ذلك:

حديث أبي هريرة، سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ، يقول: «إن الله ليبيت القوم بالنعمة، ثم يصبحون وأكثرهم بها كافر يقولون: مطرنا بنوء كذا وكذا». قالَ التيمي: فحدثتُ بهِ سعيدَ بن المسيّب. فقال: سمعناه من أَبي هريرةَ، وقدْ حدثني منْ لا أَتهمُ أنَّهُ شهدَ هذا المصلى منْ عمرَ وهو يستسقي بالناسِ عامَ الرمادةِ، قال: فدعا والناس طويلاً، واستسقي طَويلًا، وقالَ: يا عبّاس–للعبّاسِ بن عبدِ المطّلب–كمْ بقيَ منْ نوء الثريا؟ قال: إنَّ أهلَ العلمِ بها يزعمونَ أنَّها تعترضُ بالأفقِ بعدَ وقوعها سبعاً، قال: فواللهِ ما مضت تلكَ السبعُ حتى أغيثَ النَّاسُ". قال الذهبي:" حسنٌ غريبٌ"[٧].

---

[١] ابن القطان، علي بن محمد، ١٩٩٧م، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: الحسين آيات سعيد، ط١، الرياض: دار طيبة، ٥: ٦٥٥.

[٢] البخاري، صحيح البحاري، ٤: ١٩٠، رقم الحديث: ٣٥٦٧.

[٣] مسلم بن الحجاج القشيري، ١٤٣٣هـ، المسند الصحيح، عناية: محمد الناصر، ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ٧: ١٦٧، رقم الحديث: ٢٤٩٣.

[٤] الذهبي، المهذب، ٤: ١٧٣٨، رقم الحديث: ٧٥٤٢.

[٥] المرجع السابق، ٧: ٣٧٦٠، رقم الحديث: ١٤٥٣٠.

[٦] المرجع السابق، ٧: ٣٨٢٤، رقم الحديث: ١٤٦٩٦.

[٧] المرجع السابق، ٣: ١٢٨٦، رقم الحديث: ٥٧٣١.

**أولا: تخريج الحديث:**

أخرجه الحُميدي[١]، قالَ: ثنا سفيان، قالَ: ثنا محمد بن إسحاق، عنْ محمد بن إبراهيم التيمي، عنْ أَبي سلمة بن عبد الرحمن، عنْ أَبي هريرة، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ. الحديث.

تابع الحميدي: يونس بن عبد الأعلى عند الطحاوي[٢]، وعند الطبري[٣].

**ثانيا: الحكم على الرواة:**

هذا الإسناد فيه محمد بن إَسحاق بن يسار المطَّلبي، صاحبُ المغازي.

قال هشام بن عروة:" كذَّاب"[٤]، وقالَ شعبة:" صدوقٌ في الحديثِ"[٥]، وفي موضعٍ آخر:" أميرُ المحدّثِينَ"[٦]، وقالَ مالكٌ:" دجالٌ من الدجاجلة"[٧]، وقال أيضا:" كذَّاب"[٨]، وعن ابن المبارك" إنَّا وجدناهُ صدوقاً"[٩]، وقالَ يحيى القطانِ:" تركتهُ عمداً ولمْ أكتبْ عنهُ حديثاً قط"[١٠].

وعن ابن معين، قالَ:" كانَ محمد بن إسحاق ثبتاً في الحديثِ"[١١]، وفي قول:" صدوقٌ ولكنَّهُ ليسَ بحجةٍ"[١٢]، وفي قول آخر:" ما أحبُ أنْ أحتجَ بهِ في الفرائضِ"[١٣]، وفي قول آخر:" لمْ يزلِ النَّاسُ يتَّقونَ حديثهُ"[١٤]، وفي قول آخر:"

---

[١] الحميدي، المسند ، ٢: ٢٠١، رقم الحديث: ١٠٠٩.

[٢] الطحاوي، أحمد بن محمد، ١٤١٥هـ، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣: ٢١٥، رقم الحديث: ٥٢١٩.

[٣] الطبري، محمد بن جرير، ٢٠٠١م، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله التركي، ط١، القاهرة: دار هجر، ٢٢: ٣٧٠.

[٤] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧: ١٩٣.

[٥] المرجع السابق، ٧: ١٩٢.

[٦] المرجع السابق، ٧: ١٩٢.

[٧] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٧: ٢٥٥.

[٨] المرجع السابق، ٧: ٢٥٥.

[٩] ابن حبان، الثقات، ٧: ٣٨٣.

[١٠] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧: ١٩٣.

[١١] ابن حبان، الثقات، ٧: ٣٨٣.

[١٢] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧: ١٩٢.

[١٣] المرجع السابق، ٧: ١٩٤.

[١٤] المرجع السابق، ٧: ١٩٤.

ليسَ بذاكَ، هو ضعيفٌ"[١]، وفي قول آخر:" ليسَ هو بالقوّي في الحديثِ"[٢]، وقال ابن المديني:" صالحٌ وسطٌ"[٣]، وقال في موضع آخر:" صدوق"[٤]، وقال في موضع آخر:" ثقةٌ"[٥]، وقال أحمد:" أمَّا في المغازي وأشباهِهِ، فيكتبْ، وأمَّا في الحلالِ والحرامِ، فيُحتاجُ إلى مثلِ هذا؛ ومدَّ يديهِ وضمَّ أصابعهُ"[٦]، وقالَ أيضاً:" هو كثيرُ التَّدليسِ جداً، فكانَ أحسنُ حديثهِ عندي، ما قالَ: أخبرني، وسمعتُ"[٧]، وقالَ العجّلي:" مدنيٌ ثقةٌ"[٨]، وقالَ أبو زرعةَ:" صدوقٌ"[٩]، وقالَ أبو حاتمٍ:" يكتبُ حديثهُ"[١٠]، وقالَ أيضاً:" لمْ يكن أحدٌ بالمدينةِ يقاربُ ابن إسحاق في علمهِ ولا يوازيهِ في جمعهِ، وكانَ شعبة وسفيان يقولان: محمد بن إسحاق أميرُ المؤمنينَ في الحديثِ، ومن أحسنِ الناسِ سياقاً للأخبارِ وأحسنهم حفظاً لمتونها وإنَّما أُتي ما أُتي لأَنَّهُ كانَ يدلِّسُ على الضعفاءِ، فوقعَ المناكير في روايتهِ من قبلِ أولئكَ، فأَمَّا إذا بيَّنَ السَّماعَ فيما يرويهِ فهو ثبتٌ يحتجُ بروايتهِ"[١١]، ثمَّ قالَ:" فهذا يدلُّ على صدقهِ وشهرةِ عدالتهِ في الرِّواياتِ"[١٢]، وقالَ أيضاً:" ليسَ عندي بالحديثِ بالقوي، ضعيفُ الحديثِ، وهو أحبُ إليَّ من أفلحَ بن سعيد، يكتبُ حديثهُ"[١٣]، وقالَ النَّسائيُ:" ليسَ بالقَوي"[١٤]، وكلام الإمام مالك، وكذلك هشام بن عروة–كما سبق– أورده ابن حبان في "الثقات"،

---

[١] المرجع السابق، ٧: ١٩٤.

[٢] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٧: ٥٦.

[٣] المديني، سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، ص: ٨٩.

[٤] ابن حبان، الثقات، ٧: ٣٨٤.

[٥] المرجع السابق، ٧: ٣٨٤.

[٦] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧: ١٩٣.

[٧] المرجع السابق، ٧: ١٩٤.

[٨] العجلي، معرفة الثقات، ٢: ٢٣٢.

[٩] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧: ١٩٢.

[١٠] المرجع السابق، ٧: ١٩٢.

[١١] ابن حبان، الثقات، ٧: ٣٨٣.

[١٢] المرجع السابق، ٧: ٨٤.

[١٣] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧: ١٩٤.

[١٤] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٧: ٢٥٧.

وتعقَّب فيه من احتجَّ بجرحيهما في تضعيف ابن إسحاق بكلام طويل خلاصته:" أنَّه ليس بجرح يجرح في الإنسان في الحديث"[١].

**ثالثا: الحكم على الحديث:**

قال الباحثان:" الحديث حول ابن إسحاق طويل عند علماء الجرح والتعديل، منها:

يقول الإمامُ الذَّهبي:" كانَ صدوقاً من بحورِ العلمِ، ولهُ غرائبَ في سعةِ ما روى تستنكر، واختُلفَ في الاحتجاجِ بهِ، وحديثهُ حسنٌ، وقد صحَّحهُ جماعةٌ"[٢].

ويظهر من كلام الذهبي أن ابن إسحاق عنده حسن الحديث، لا هو الضعيف مطلقا، ولا بالحجة والثقة مطلقا. ومن هنا يظهر أن معنى الحسن عند الذهبي في هذا الحديث هو الحسن لذاته، فالراوي مختلفٌ فيه بين مُضعّفٍ وموثَّقٍ له، وهو عنده صدوق، والصدوق حسن الحديث، لكن هنا يظهر أنَّه من قبيل الحسن لغيره، لأنَّ الذهبي قال: حسن غريب.

وأخرجه البيهقي[٣] من حديثِ ابن إِسحاقَ، قالَ: حدَّثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عنْ سلمانَ الأغر مولى جهينةِ، عنْ أَبي هريرةَ، به.

وهذا الإسناد أيضًا من رواية ابن إسحاق المطلبي؛ على الكلام المتقدِّم فيه، فقد صرَّح بالتحديث في الرواية السابقة.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً: أحاديثُ أَبي هريرةَ[٤]، [٥]، [٦]، وحديثُ أَبي أُمامةَ[٧]، وحديثُ عبد اللَّهِ بن السَّعدي[٨]، وحديثُ صفيةَ بنتُ شيبةَ والدةُ منصور[٩]، وحديثُ علي[١٠]، وحديثُ أَبي جُرَيّ جابر بن سليم[١١]، وحديثُ عبد الله

---

[١] ينظر كلامه بتمامه في الثقات، ٧: ٣٨١.

[٢] الذهبي، الكاشف، ٢: ١٥٦.

[٣] البيهقي، السنن الكبرى، ٧: ١١٢، رقم الحديث: ٦٥٢٨.

[٤] الذهبي، المهذب، ٣: ١٣٠، رقم الحديث: ٨٥٠٠.

[٥] المرجع السابق، ٢: ١٠٦٢، رقم الحديث، ٤٧٤٤.

[٦] المرجع السابق، ٨: ٤٢٥٥، رقم الحديث: ١٦٢٨٤.

[٧] المرجع السابق، ٣: ١٥٥٩، رقم الحديث: ٦٨٨٩.

[٨] المرجع السابق، ٧: ٣٥٢٢، رقم الحديث: ١٣٨٤٨.

[٩] المرجع السابق، ٢: ٨٦٦، رقم الحديث: ٣٨٠٩.

[١٠] المرجع السابق، ٧: ٣٧٨٤، رقم الحديث: ١٤٦١٢.

[١١] المرجع السابق، ٨: ٤٢٥٣، رقم الحديث: ١٦٢٧٩.

بن بريدة[١]، وحديثُ جعفر بن المطَّلب بن أَبي وداعة[٢].

**المطلب الثالث: الحسن اللغوي:**

لقد حكم الإمام الذهبي على عدد من الأحاديث بالحسن، وقصد بذلك الحسن بمعناه اللغوي وليس الاصطلاحي، ومن أمثلة ذلك:

حديثُ قبيصةُ، نا سُفيان، عنْ جعفرَ –بيَّاعُ الأَنماطِ–عنْ أَبي عثمان النَّهدي، عنْ أَبي هريرةَ رضي اللهُ عنهُ، قالَ: «أَمرني رسولُ اللهِ أنْ أُنادي: لا صلاةَ إِلّا بقرآن؛ بفاتحةِ الكتابِ، فما زادَ»، قال الذهبي:" أخرجه أبو داود من حديث يحيى القطان عن جعفر، وإِسناده حسن"[٣].

**أولًا: تخريج الحديث:**

– من طريق سفيان: أخرجه البخاري[٤]، عنْ قبيصةَ، عنْ سفيانَ، عنْ جعفر أِبي علي–بيَّاعُ الأَنماطِ–، عنْ أَبي عثمانَ، عنْ أَبي هريرةَ.

وتابع البخاري في روايته عن قبيصة: حنبل بن إسحاق عند البيهقي[٥]. والعباس بن محمد عند البيهقي[٦]، ومحمد بن غالب بن حرب أبو جعفر عند البيهقي[٧].

وتابع قبيصة في روايته عن سفيان: قتيبة عند البخاري[٨].

– من طريق يحيى القطان: أخرجه الدارقطني[٩]، قالَ: حدَّثنا أَبو بكرٍ النَّيسابوري، ثنا عبد الرَّحمنِ بن بشر بن الحكم، ثنا يحيى بن سعيدٍ القطانَ، ثنا جعفر بن ميمون، ثنا أَبو عثمان النَّهدي، عنْ أَبي هريرة، عنْ النَّبي ﷺ،... الحديث.

---

[١] الذهبي، المهذب، ٨: ٤٣٤٨، رقم الحديث: ١٦٦٣١.

[٢] المرجع السابق، ٢: ٧٥٣، رقم الحديث: ٣٢٨٩.

[٣] المرجع السابق، ١: ٤٨٩.

[٤] البخاري، محمد بن اسماعيل، ١٩٨٠م، جزء القراءة خلف الإمام، تحقيق: فضل الرحمن الثوري، ط١، باكستان: المكتبة السلفية، ص: ٢٥، رقم الحديث: ٥٨.

[٥] البيهقي، أحمد بن الحسين، ١٩٩١م، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، جامع الدراسات الإسلامية، ٢: ٣٥٩، رقم الحديث: ٣٠٣٧.

[٦] البيهقي، ١٤٠٥هـ، القراءة خلف الإمام، تحقيق: محمد السعيد زغلول، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ، ص: ٢٧، رقم الحديث: ٣٨.

[٧] البيهقي، القراءة خلف الإمام، ص: ٢٧، رقم الحديث، ٤٠.

[٨] البخاري، جزء القراءة خلف الإمام، ص: ٧١، رقم الحديث، ١٨٩.

[٩] الدارقطني، علي بن عمر، ٢٠٠٤م، السنن، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢: ١٠٣، رقم الحديث: ١٢٢٤.

وتابع أبا بكر النيسابوري: أحمد بن سلمة عند الحاكم[١].

وتابع عبد الرَّحمنِ بن بشر بن الحكم العَبدي: الإمام أحمد[٢]، وزكريا بن بندار عند ابن عساكر[٣]، ومسدد بن مسرهد عن البخاري[٤]، وعبد الله بن هاشم عند ابن الجارود[٥]، محمد بن المثنى، وعمرو بن علي عند البزار[٦]، ومحمد بن أبي بكر عند البيهقي[٧]، وعلي بن المديني عند ابن عبد البر[٨]، عمرو بن علي عند ابن عبد البر[٩]، ومحمد بن أبي بكر عند البيهقي[١٠].

– من طريق عيسى بن يونس: أخرجه البيهقي[١١]، قال: أخبرنا محمدُ بن عبد اللهِ الحافظ، أنا أَبو علي الحسينُ بن علي الحافظ، أَنا عبد اللهِ بن محمد بن عبد الرَّحمن الأَزدي، نا إِسحاقُ بن إبراهيم، أَنا عيسى بنُ يونسَ، نا جعفرُ بن ميمون، قالَ: سمعتُ أَبا عثمان النهدي، يقول: سمعت أَبا هريرةَ، يقول: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ،... الحديث.

تابع أَبو علي الحسين بن علي الحافظ، عند ابن حبان[١٢].

وتابع عبد اللهِ بن محمد بن عبد الرحمن الأَزدي، عند البخَّاري[١٣].

وتابع إسحاق بن إبراهيم: إبراهيم بن موسى، عند الجصاص[١٤].

---

[١] الحاكم، المستدرك، ١: ٣٦٥، رقم الحديث: ٨٧٢.

[٢] أحمد، المسند، ١٥: ٣٢٤، رقم الحديث: ٩٥٢٩.

[٣] ابن عساكر، ١٤٠٤هـ، تبيين كذب المفتري، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ص: ١٢٤.

[٤] البخاري، جزء القراءة خلف الإمام، ص: ٣، رقم الحديث: ٧.

[٥] الجارود، عبد الله بن علي، ١٩٨٨م، المنتقى، تحقيق: عبد الله البارودي، ط١، بيروت: مؤسسة الكتاب الثقافية، ص: ٧٦، رقم الحديث: ٢٠٧.

[٦] البزار، المسند، ١٧: ١٨، رقم الحديث: ٩٥٢٦.

[٧] البيهقي، القراءة خلف الإمام، ص: ٢٧، رقم الحديث: ٤١.

[٨] ابن عبد البر، التمهيد، ١٣: ٢٤.

[٩] المرجع السابق، ١٣: ٢٤.

[١٠] البيهقي، القراءة خلف الإمام، ص: ٢٧، رقم الحديث: ٤١.

[١١] المرجع السابق، ص: ٢٧، رقم الحديث: ٤٢.

[١٢] الفارسي، الإحسان، ٥: ٩٣، رقم الحديث: ١٧٩١.

[١٣] البخاري، جزء القراءة خلف الإمام، ص: ٢٩، رقم الحديث: ٧٠.

[١٤] الجصاص، أحمد بن علي، ١٩٩٤م، أحكام القرآن، تحقيق: عبد السلام شاهين، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١: ٢٢.

وتابع سفيان، ويحيى القطان في روايته عن جعفر بن ميمون: وهيب بن خالد. عند البيهقي[١].

وتابع جعفر بن ميمون: عبد الكريم بن رشيد، أو راشد. عند البيهقي[٢]، وعند الطبراني[٣].

**ثانيًا: الحكم على الرواة:**

وهذه الطُّرق مدارها على جعفر بن ميمون بياع الأنماط، ما عدا طريق البيهقي والطبراني الأخيرتين.

وجعفر بن ميمون هو بياع الأنماط: قالَ فيه ابن معين:" ليسَ بثقةٍ"[٤]، وقالَ أَيضاً:" بصريٌ، صالحُ الحديثِ"[٥]، وقالَ أَيضاً:" بصريٌ، ليسَ هو بذاكَ"[٦]، وقالَ أَحمد:" أخشى أَنْ يكونَ ضعيفُ الحديثِ"[٧]، وقالَ في موضعٍ:" ليسَ بقويٍ في الحديثِ"[٨]، وقالَ النِّسائي:" ليسَ بالقوي"[٩]، وقالَ أَبو حاتمٍ:" صالحٌ"[١٠]، وقالَ ابن عدي:" وجعفرُ بن ميمونَ ليسَ بكثيرِ الروايةِ، وقدْ حدَّثَ عنهُ الثِّقات مثلَ سعيد بن أَبي عروبة، وجماعةٌ من الثقاتِ، ولمْ أَر بأحاديثهِ نُكرةً وأَرجو أَنَّهُ لا بأَسَ بهِ، ويكتبُ حديثهُ في الضُّعفاءِ"[١١]. وقالَ الدارقطني:" يعتبرُ بهِ"[١٢].

أما الذهبي فقد نقل كلام الإمام أحمد فيه واكتفى به. قائلا:" قال أحمد: ليس بالقوي"[١٣].

---

[١] البيهقي، القراءة خلف الإمام، ص: ٢٨، رقم الحديث: ٤٣.

[٢] المرجع السابق، ص: ٢٨، رقم الحديث: ٤٦.

[٣] الطبراني، المعجم الأوسط، ٩: ١٥٩، رقم الحديث: ٩٤١٥، وقال: لم يرو هذا الحديث عن الحجاج إلا إبراهيم بن طهمان.

[٤] ابن معين، ١٩٧٩م، تاريخ ابن معين–رواية الدوري–، تحقيق: أحمد نور سيف، ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي، ٣: ٥٧٨.

[٥] المرجع السابق ، ٤ :٢٣٩.

[٦] المرجع السابق، ٤: ٢٥٥.

[٧] أحمد، العلل ومعرفة الرجال–رواية ابنه عبد الله–، ٣: ١٠٣.

[٨] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢: ٤٩٠.

[٩] النّسائي، أحمد بن شعيب، ١٣٩٦هـ، الضعفاء والمتروكون، ط١، حلب: دار الوعي، ص: ٢٨.

[١٠] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢: ٤٩٠.

[١١] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٢: ٣٧٠.

[١٢] البرقاني، أحمد بن محمد البرقاني، ١٤٠٤هـ، سؤلات البرقاني للدارقطني–رواية الكرجي–، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، ط١، باكستان: كتب خانه جميلي، ص: ٢١.

[١٣] الذهبي، الكاشف، ١: ٢٩٦.

أما عبد الكريم بن رشيد، أو راشد البصري: قال ابن معين:" ثقةٌ"[١]، وذكرهُ ابن حبانَ في الثقاتِ[٢]، ونقلَ الذهبي توثيق ابن معين لهُ[٣].

وفي إسناد الطبراني في الأوسط عِلَّتان: الأولى: كنانة بن جبلة.

قالَ ابن معين:" ذاكَ كذَّابٌ خبيث"[٤]، وقالَ الجوزجاني:" ضعيفُ الأَمرِ جداً"[٥]، وقالَ أَيضاً:" كانَ بخرسان بهراة ضعيفُ الأَمرِ جداً"[٦]، وقالَ أَبو حاتمٍ:" مَحلُّهُ الصدقُ"[٧]، وقالَ أَيضاً:" محلُّهُ الصدقُ، يكتبُ حديثهُ، حسنُ الحديثِ"[٨]، وقالَ عثمان الدَّارمي:" وهو قريبٌ ممّا قالَ يحيى، خبيثُ الحديثِ"[٩]، وقالِ ابن حبان:"كانِ مرجئاً يقلبُ الأَخبارَ، وينفردُ عنْ الثقاتِ بالأَشياءِ المعضلاتِ"[١٠]، وقالَ ابنُ عدي:" مقدارُ ما يروِيهِ غير مَحفوظ"[١١]، وقالَ الأَزدي:" متروكُ الحديثِ"[١٢].

**والثانية:** حجاج بن أرطأة:

قالَ ابن المباركِ:" يدلِّس"[١٣]، وقالَ يحيى القطَّان:" تركتُ الحجاجَ متعمداً، ولمْ أكتبْ عنهُ حديثاً قط"[١٤].

---

[١] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٦: ٥٨.

[٢] ابن حبان، ١٩٧٣م، الثقات، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، ط١، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ٥: ١٢٩.

[٣] الذهبي، الكاشف، ١: ٦٦١.

[٤] ابن معين، د. ت، تاريخ ابن معين–رواية عثمان الدرامي–، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دمشق: دار المأمون للتراث، ص: ١٩٦.

[٥] الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، د.ت، أحوال الرجال، تحقيق: عبد العليم البستوي، باكستان: حديث أكادمي، ص: ٣٤٧.

[٦] الجوزجاني، أحوال الرجال، ص: ٣٤٧، ابن عدي، الكامل، ٧: ٢١٥، قال فيه الجوزجاني:" شويخ كان بخرسان ضعيف الأمر جدا".

[٧] ابن أبي حاتم، ٢٠٠٦م، العلل، تحقيق: سعد بن عبد الله الحميد، ط١، الرياض: مؤسسة الجريسي، ٥: ٤٣٨.

[٨] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٧: ١٧٠.

[٩] ابن معين، تاريخ ابن معين–رواية عثمان الدرامي–، ص: ١٩٦.

[١٠] ابن حبان، ٢٠٠٠م، المجروحين من المحدثين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط١، الرياض: دار الصميعي، ٢: ٢٣٤.

[١١] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٧: ٢١٦.

[١٢] ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، ١٤٠٦هـ، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٣: ٢٦.

[١٣] العقيلي، الضعفاء الكبير، ١: ٢٧٧.

[١٤] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣: ١٥٥.

قال ابن معين:" ليسَ به بأَسٌ، كوفي، من النخع"[١] ، وقالَ أَيضاً:" صالحُ الحديثِ"[٢] ، وقالَ ابن معين أَيضاً:" ضعيفٌ، نخعي"[٣] ، وقالَ أَيضاً:" لا يحتجُّ بحديثهِ"[٤] ، وقالَ أبو طالب سمعت أحمد يقول:"كانَ الحجاجُ من الحفاظِ، قلتُ: فلمَ ليسَ هو عندَ النَّاسِ بذلك؟ قال: لأنَّ في حديثهِ زيادةٌ على حديثِ النَّاسِ، ليسَ يكادُ لهُ حديثٌ إِلَّا فيهِ زيادة"[٥] ، وقالَ أَحمد أَيضاً:" مضطربُ الحديثِ"[٦] ، وقالَ أَبو زرعة:" يرسلُ كثيرًا"[٧] ، وقالَ أَبو زرعة أَيضاً:" صدوقٌ مدلسٌ"[٨] ، وقالَ النَّسائي:" ليسَ بالقوي"[٩] .

**ثالثًا: الحكم على الحديث:**

قال الباحثان: جعفر بن ميمون عند الإمام الذهبي ليس بالقوي كما نقل عن الإمام أحمد، وتفرَّده لا يحتمل مع ما رواه الثقات، إلا أنَّه متابع من عبد الكريم بن رشيد، أو راشد وهو ثقة كما تقدَّم عند البيهقي، لكن هذه المتابعة في سندها كنانة بن جبلة، وهو ضعيف جدا كما تقدَّم، وأيضا في ذات السند: حجاج بن أرطأة، وقد نقل الذهبي شيئا من كلام النقاد فيه بعد أن قال: فيه لين"[١٠] .

يقول الإمام أحمد عن حديث جعفر بن ميمون:" أجمعَ سفيان بن سعيدٍ الثوري، ويحيى بن سعيدٍ القطان، وهما إِمامانِ حافظانِ على روايتهِ باللّفظِ الَّذي هو مذكورٌ في خبرِهما، فالحكُم لروايتهما وروايةُ منْ رواهُ ولو بفاتحةِ الكتابِ مؤداةٌ على المعنى، يعني أَنَّه يزيدُ في قراءتهِ على فاتحةِ الكتابِ، ولو اقتصرَ عليها ولمْ يزدْ عليها كفت عنهُ كما رويناهُ مفسراً عن أَبي هريرةَ"[١١] .

---

[١] ابن معين، تاريخ ابن معين–رواية ابن محرز–، ١: ٨٤.

[٢] ابن معين، د. ت، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، تحقيق: أحمد نور سيف، دمشق: دار المأمون للتراث، ص: ٧٦.

[٣] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٢: ٥١٨.

[٤] المرجع السابق، ٢: ٥٢٢.

[٥] احمد، العلل ومعرفة الرجال –رواية ابنه عبد الله – ، ص: ١٩٨.

[٦] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣: ١٥٥.

[٧] البرذعي، سعيد بن عمرو، د. ت، سؤالات أبي زرعة الرازي لأسئلة البرذعي، تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي الجامعة بالإسلامية، ٢: ٥١٠.

[٨] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣: ١٥٥.

[٩] ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ٢: ٥١٨.

[١٠] الذهبي، الكاشف، ١: ٣١١.

[١١] البيهقي، القراءة خلف الإمام، ص: ٢٨.

وكلام الإمام أحمد يشعر بنكارة هذه الزيادة، وهذا ما نصَّ عليه الذهبي في تاريخه، قال عند إيراده للحديث:" هذا من مناكيره. أي جعفر بن ميمون"[١].

وهو ذات الكلام الذي ذكره العقيلي عند حديثه عن هذا الحديث، قال:" جعفر بن ميمون، وقالَ: لا يتابعُ عليهِ، والحديثُ في هذا البابِ ثابتٌ من غير هذا الوجهِ"[٢].

وهو الذي جنح إليه ابن حجر حيث قال عقب كلام الحاكم الآتي:" جعفر بن ميمون ضعَّفه أحمد وابن معين"[٣].

والذي صحَّح الخبر قبل الإمام الذهبي هو الحاكم، حيث قال:" هذا حديثٌ صحيحٌ لا غبارَ عليهِ، فإنَّ جعفرَ بنَ ميمون العبديّ من ثقاتِ البصريّين، ويحيى بن سعيدٍ لا يحدّثُ إلَّا عنْ الثّقَاتِ". وقد صحَّت الرّوايَةُ عن أمير المؤمنين عمرَ بن الخطّاب، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وأنّهما كانا يأمران بالقراءة خلف الإمام"[٤].

وقد ردَّ هذا الكلام ابن كثير، بأنّ قولَ الإمام الحاكم عليه غبار وإنكار"[٥].

وقال الحافظ ابن حجر في موضعٍ آخر قال:" هذا حديثٌ حسنٌ، وجعفرَ منْ ثقاتِ البصريّين، ويحيى بنُ سعيدٍ لا يحدِّثُ إلَّا عنْ ثقةٍ"[٦].

ولا شكَّ أن الحديث عند الإمام الذهبي هنا بهذه الزيادة منكر، كما صرَّحَ هو بذلك، فيكون معنى الحسن هنا في كلامه الحسن اللغوي، وليس الاصطلاحي، وكلام الحافظ ابن حجر يدخل في ذات السياق؛ حتى يتسنى الجمع بين قوليه.

ومن أمثلة ذلك أيضا: حديث عائشة[٧]، وحديث أبي عبد الله الأشعري[٨]، وحديث عكرمة[٩]، وحديث أم عطية[١٠]،

---

[١] الذهبي، ٢٠٠٣م، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار معروف، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٩: ٩٤.

[٢] العقيلي، الضعفاء الكبير، ١: ١٨٩.

[٣] ابن حجر، ١٩٩٤م، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، تحقيق: زهير بن ناصر الناصر، ط١، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٥: ١٦٢.

[٤] الحاكم، المستدرك، ١: ٣٦٥.

[٥] ابن كثير، ٢٠١٠م، الأحكام الكبير، تحقيق: نور الدين طالب، ط١، سورية: مؤسسة دار النوادر، ٢: ٤٥٢.

[٦] ابن حجر، د. ت، موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، تحقيق: حمدي عبد المجيد سلفي، ط٢، الرياض: مكتبة الرشد، ١: ٤٢١.

[٧] الذهبي، المهذب، ٤: ١٧٧٦، رقم الحديث: ٧٦٥٨.

[٨] المرجع السابق، ١: ٥٣٤، رقم الحديث: ٢٣٠٣.

[٩] المرجع السابق، ٢: ٧٤٧، رقم الحديث: ٣٢٥٩.

[١٠] المرجع السابق، ٣: ١١١٣، رقم الحديث: ٥٠٢٠.

وحديث عبادة بن الصامت[١]، وحديث سنان بن سلمة[٢]، وحديث معاذ[٣].

**الخاتمة:**

بعد ختام هذا البحث بحمد الله تعالى؛ هذه أبرز النتائج التي توصل إليها الباحثان:

١. مصطلح الحسن تم استخدامه قديما في كلام نقاد الحديث، منها ما يدخل في الإطلاق اللغوي، ومنها ما يدخل في الإطلاق الاصطلاحي، ومنهم من لا يفرّق بين الحسن والصحيح، ويجعل الاثنين من قبيل الصحيح.

٢. الحديث الحسن عند الإمام الذهبي ما كان مُنحطًا عن الدرجة العليا من الصحيح، وهو في حيز الدرجة الدنيا، مع وجود ضعفٍ فيه لا ينفك عنه إلا أن يعتضدَّ، ومن خلال الدراسة التطبيقية يتبين أنَّه أطلقه في المعنى اللغوي تارة، والمعنى الاصطلاحي تارة أخرى، بل قصد به أحيانا الضعيف عند المتقدمين.

٣. الحديث الحسن لغيره، ليس هو كما يظن بعض المشتغلين بعلم الحديث ما خفَّ ضبطه، الحسن لغيره قد يطلق عليه بعض العلماء على الراوي خفيف الضبط، إلا أن الحسن لغيره تتعدَّد أوصافه، فتارة يكون الحسن لغيره في أسنادٍ فيه راو سيء الحفظ، أو مختلط، أو مدلس، ونحو ذلك وقد اعتضد بمجيئه من وجه أو أوجه أخرى مثلها، أو دونها.

**التوصيات:**

١. يوصي الباحثان بمزيد من العناية بالتطبيقات العملية للعلماء في استخداماتهم لمصطلحات علوم الحديث، وخصوصا الكتب التي حكم فيها العلماء على الأحاديث.

٢. يوصي الباحثان بأن يكمل موضوع الحديث عند الإمام الذهبي من خلال دراسة استخداماته لمصطلح الحسن في باقي كتبه.

٣. يوصي الباحثان بعقد المؤتمرات والورش والندوات العلمية المتخصصة بالدراسات التطبيقية لاستخدامات العلماء لمصطلحات علوم الحديث قديما وحديثا.

**المصادر والمراجع:**

١. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل، ط١، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٢م.

٢. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، العلل، تحقيق: سعد بن عبد الله الحميد، ط١، الرياض: مؤسسة الجريسي، ٢٠٠٦م.

٣. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.

---

[١] الذهبي، المهذب، ٧: ٣٦٣٦، رقم الحديث: ١٤١٩٣.

[٢] المرجع السابق، ١٩: ٢٩٢، رقم الحديث: ١٩١٢٤.

[٣] المرجع السابق، ٨: ٤٠٦٥، رقم الحديث: ١٥٥٥٢.

٤. ابن القطان الفاسي، علي بن محمد بن عبد الملك، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: الحسين آيات سعيد، ط١، الرياض: دار طيبة، ١٩٩٧م.
٥. ابن المديني، علي بن عبد الله، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ.
٦. ابن حبان، محمد بن حبان الرازي، الثقات، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، ط١، الهند: دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٣م.
٧. ابن حبان، محمد بن حبان الرازي، المجروحين من المحدثين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط١، الرياض: دار الصميعي، ٢٠٠٠م.
٨. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، تحقيق: زهير بن ناصر الناصر، ط١، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٩٩٤م.
٩. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة، تحقيق: محمد إبراهيم حفيظ الرحمن، ط١، الهند، ١٩٨٩م.
١٠. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، تحقيق: حمدي عبد المجيد سلفي، ط٢، الرياض: مكتبة الرشد، د: ت.
١١. ابن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال–رواية ابنه عبد الله–، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط٢، الرياض: دار الخاني، ٢٠٠١م.
١٢. ابن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م.
١٣. ابن رسلان، عمر بن رسلان الكناني، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، د. ت.
١٤. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما ي الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ٢٠١٧م.
١٥. ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، شرح قصيدة ابن فرح الإشبيلي–غرامي صحيح–، تحقيق: عمر بن سليمان الحفيان، ط١، مصر: دار الفلاح، ٢٠٠٢م.
١٦. ابن عدي، أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عبد الفتاح أبو سنة، ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٩٩٧م.
١٧. ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: عمر بن غرامة العموري، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٥م.
١٨. ابن عساكر، علي بن الحسن، تبيين كذب المفتري، ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ.
١٩. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، اختصار علوم الحديث، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، ط١، الرياض: دار اليمان، ٢٠١٣م.

٢٠. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، الأحكام الكبير، تحقيق: نور الدين طالب، ط١، سورية: مؤسسة دار النوادر، ٢٠١٠م.

٢١. ابن معين، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين–رواية الدارمي–، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دمشق: دار المأمون للتراث، د. ت.

٢٢. ابن معين، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين–رواية الدوري–، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط١، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي، ١٩٧٩م.

٢٣. ابن معين، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين–رواية عثمان الدرامي–، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دمشق: دار المأمون للتراث، د: ت.

٢٤. ابن معين، يحيى بن معين، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، تحقيق: أحمد نور سيف، دمشق: دار المأمون للتراث، د. ت.

٢٥. ابن معين، يحيى بن معين، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد نور سيف، ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار،١٩٨٨م.

٢٦. أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، دار الرسالة العالمية، ٢٠٠٩م.

٢٧. الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٥م.

٢٨. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، ط١، الرياض: مكتبة المعارف، ١٩٩٢م.

٢٩. البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، جزء القراءة خلف الإمام، تحقيق: فضل الرحمن الثوري، ط١، باكستان: المكتبة السلفية، ١٩٨٠م.

٣٠. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، عناية: محمد زهير الناصر، ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

٣١. البرذعي، سعيد بن عمرو، سؤالات أبي زرعة الرازي لأسئلة البرذعي، تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، ط١، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي الجامعة بالإسلامية، د: ت.

٣٢. البرقاني، أحمد بن محمد، سؤلات البرقاني للدارقطني–رواية الكرجي–، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط١، باكستان: كتب خانه جميلي، ١٤٠٤هـ.

٣٣. البزار أحمد بن عمرو، المسند، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٩٨٨م.

٣٤. البيهقي، أحمد بن الحسن، الآداب، تحقيق: أبو عبد الله السعيد المندوه، ط١، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٨م.

٣٥. البيهقي، أحمد بن الحسن، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، القاهرة: مركز هجر، ٢٠١١م.

٣٦. البيهقي، أحمد بن الحسين، القراءة خلف الإمام، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

٣٧. البيهقي، أحمد بن الحسين، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، جامع الدراسات الإسلامية، ١٩٩١م.

٣٨. الترمذي، محمد بن عيسى، السنن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط٢، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٧٥م.

٣٩. الجارود، عبد الله بن علي، المنتقى، تحقيق: عبد الله البارودي، ط١، بيروت: مؤسسة الكتاب الثقافية، ١٩٨٨م.

٤٠. الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.

٤١. الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، أحوال الرجال، تحقيق: عبد العليم البستوي، باكستان: حديث أكادمي، د: ت.

٤٢. الحميدي عبد الله بن الزبير، المسند، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّاراني، ط١، سورية: دار السقا، ١٩٩٦م.

٤٣. الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة أحمد، ط١، جدة: مؤسسة علوم القرآن، ١٩٩٢م.

٤٤. الذهبي، محمد بن أحمد، المهذب في اختصار السنن الكبير، تحقيق: أبي تميم باسر بن إبراهيم، ط١، دار الوطن للنشر، ٢٠٠١م.

٤٥. الذهبي، محمد بن أحمد، الموقظة، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، حلب: مكتبة المطبوعات، ١٤١٢هـ.

٤٦. الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م.

٤٧. الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.

٤٨. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: عبد الكريم بن عبد الله الخضير، ط١، الرياض: مكتبة المنهاج، ١٤٢٦هـ.

٤٩. السيوطي، عبد الرحمن، التنقيح في مسألة التصحيح، ط١، دار البشائر الإسلامية: بيروت، ٢٠١٣م.

٥٠. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، القاهرة، دار الحرمين، ١٩٩٥م.

٥١. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، القاهرة: دار هجر، ٢٠٠١م.

٥٢. الطحاوي، أحمد بن محمد، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ.

٥٣. العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم، ط١، المدينة المنورة: مكتبة الدار، ١٩٨٥م.

٥٤. العقيلي محمد بن عمرو، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م،

٥٥. العلوان، شرح الموقظة، ط١، السعودية: دار العلوان، د. ت.

٥٦. مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، المسند الصحيح، عناية: محمد زهير الناصر، ط١، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٣٣هـ.

٥٧. النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م.

٥٨. النسائي، أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكون، ط١، حلب: دار الوعي، ١٣٩٦هـ.